القوالب الصرفية التي حكم عليها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بأنّها ممنوعة البتّة

(the Conjugation templates Which Ibn Jinni (392 AH) judged absolutely by collection and study)

أ.م. د. أسامة محمد سويلم النعيمي[١]

Asst.Prof.Dr. **Osama Mohammed Swailem Al Nuaimi** [1]

E-mail: ed.osama.mohammed@uoanbar.edu.ip

الباحث: محمد عناد تميم خلف الجوعاني[٢]

Researcher: Muhammad Enad Tamim Khalaf [2]

E-mail: moh20h2014@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية [١][٢]

University of Anbar \ College of Education for Human Sciences [1][2]

الكلمات المفتاحية: ابن جني، البتة، الحكم، القوالب، الصرف.

Keywords: son of Jinni, at all, verdict, Conjugation, templates.

الملخص

تهدف هذه الدراســـة إلى الكشـــف عن معنى البتَّة واســـتعمالاته عند ابن جني المتوفى (٣٩٢هـــ)، وهل كان (البتَّة) يعني عنده التأبيد العام الذي لا يُخرج عنه، أم أنَّ هذا الحكم أطلقه للتأبيد الذي يراه دون النظر إلى مذاهب غيره من العلماء من المسألة نفسها؟، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تنقسم على شقّين: أمَّا الشقّ الأول فيتناول المسائل التي قطع على ثبوتها البتَّة، وأمّا الشـقّ الثاني فيختصّ بالمسـائل التي قطع على نفيها البتَّة. وهذا البحث مسـتلّ من أطروحة دكتوراه تتناول المســائل اللغوية التي اســتعمل فيها ابن جني حكم البتة، وقد تناول البحث جميع مؤلفاته المطبوعة التي أربت على خمســة وعشــرين مؤلفًا، مقتصــرًا في هذا البحث على بعض المسائل الصرفيّة، فتناولت بعد المقدمة، وقبل الخاتمة ثلاثة من القوالب التي قطع بنفيها البتَّة.

Abstract

This study aims to reveal the meaning of the bit and its uses when the deceased Ibn Jinni (392 e), and was (at all) mean when the general perpetuation that does not come out of it, or that this judgment is launched when the perpetuation that he sees without regard to the doctrines of other scholars of the same issue?.

The nature of this study necessitated that it be divided into two parts: the first part deals with the issues that have been completely proven, and the second part deals with the issues that have been denied at all.

This research is derived from a doctoral thesis dealing with linguistic issues in which Ibn Jinni used the rule of the bit, and the research dealt with all his printed compositions that were raised on twenty-five authors, abbreviated in this research on som Conjugation templates issues, dealt with after the introduction, Before the conclusion, three of the issues that were denied at all.

. المُقَدِّمَةُ .

الحمد لله ملء السـموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما يشـاء كَما يشَـاء، المتفضّـل بإنزال القرآن هدى للناس، وبيّنات من الهدى والفرقان، والصـلاة والسـلام على سـيّد المرسـلين، وأفضـل الأولين والآخرين، المبعوث رحمة للعالمين، أبي القاسِـم محمد صـلوات ربّي وسلامه عليه، وعلى أهل بيته الأطهار، وصحابته الأخيار، ما تعاقَب الليل والنهار، وسلّم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فقد كانت "العرب أمّة فصـاحة وبلاغة تتأثّر بالبيان الرفيع والجملة الوجيزة الموحية، وكانت أسواق العرب في جاهليتها قد قامت بالاصطفاء من لغات القبائل، وأخذ الشعراء والبلغاء أنفسهم بما أجمعوا على استحسانه منها حتى تنافسوا في ذلك، وأصبحت هذه اللغة المصطفاة هي المتفق على التعبير بها عمّا يخالج النفوس من أغراض وأحاسـيس"(١)، فكانوا ينطقون بها بفطرتهم وسجيّتهم، محافظين على العربيّة الفصيحة بصيغها، ومفرداتها، وقواعد صرفها، ونحوها، وما إلى ذلك.

وهنا يأتي دور علماء العربيّة وأفذاذها الذين خصّهم الله تعالى وشرّفهم بذلك، فتلطّفوا في جمع اللغة وحفظها، وملاءمة ذات بينها، في عمليّة منهجيّة دقيقة، بعيدة عن السّـذاجة الّتي استعاذ منها ابن جِنّيْ بقوله: "فالتأتّي والتلطّف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها، فأمّا حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هرجة فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه"(٢)، وقد بدأ منهجهم التدويني استقرائيًّا بالسماع من العرب الخلّص، ومن ثمَّ محاولة وصف الظواهر الّتي لاحظوها باستقرائهم، مرورًا بتقعيد القواعد وإرسائها، وصولًا إلى إطلاقهم الأحكام اللغوية على وفق ما تقدمها من مراحل(٣).

وموضع الحاجة من هذه المراحل: مرحلة اطلاق الحكم اللغوي، الذي عرِّف بأنَّه: "وضع الشـيء في موضـعه"(٤)، وكانت هذه الأحكام نتاجًا لكلام العرب المُسـتقرأ من نصـوص اللغة المنتمية إلى عصر الاستشهاد، وكانت مقترنة باطراد ظاهرة معيّنة، فيتَّخذ اللغوي قوّة اطِّراد هذه الظاهرة معيارًا لإطلاق حكمه؛ ممّا جعل الأحكام تتسـم بنوع من الثبات، ومن هذه الأحكام ما ذكره ابنُ هشـام، بقوله: "اعلم أنّهم يسـتعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطَّردًا، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشـياء ولكنّه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلّ من القليل"(٥)، وهذا التصـنيف "يبدأ من نقطة الانتهاء من جمع المادة المرويّة؛ فبعد جمع المادة تصنَّف تصنيفًا إحصائيًا، أوَّلها المطرِّد، ثمَّ القليل، والنادر، والشاذ"(٦)، فأطلقت هذه المصطلحات لوصف المرويات، أو "بعبارة أدق: لكميّة النصوص المستقرأة"(٧).

ويكفي لبيان أهميّة هذه الدراسة ذكر أنَّها ستتناول صدر المجدِّدين في الميدان اللغويّ ابن جني الموصلي الذي صحب أبا علي الفارسيّ أربعين سنة، وحاز علم المتقدمين من نحاة البلدين؛ فكان في دراسته وقوفًا على خلاصة ما توصل إليه المتقدمون، والكشف عمّا أضافه بعبقريته على ذلك، وينضاف إلى هذه الأهميّة أهميّة أخرى تتلخص في تناول مؤلَّفات موسوعيّة اشتملت على جميع علوم العربيّة من صوت، ودلالة، ونحو، وتصريف، واشتقاق، وعروض، وقوافٍ، فهذه الدراسة الموسوعيّة لم تكن لتتحقق عند دراسة هذا الموضوع عند عالم غير أبي الفتح الموصلي، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن معنى البتَّة واستعمالاته عند ابن جني، بإطلاقه على القوالب الصرفية التي قطع بعدم ورودها في كلام العرب البتَّة، وقد تناولت في هذا البحث ثلاثة قوالب من القوالب الصرفيّة التي حكم عليها ابن جني بعدم الاعتداد بها وأنّها غير موجودة في كلامهم، ولا يعني هذا أنّ ابن جني لم يمنع من القوالب الكلامية إلّا هذه القوالب؛ لأنّه جعل كلّ ما لا يجئ على أحد أمثلة العرب محظورًا، إذ قال: "المحظور من ذلك أن تبني مثالا تريد استعماله في نثر أو نظم، فحينئذ لا يجوز أن يكون ذلك المثال إلّا مقيسًا على أحد أمثلتهم المطّردة المشهورة"(٨)، ولكنّه لم يطلق حكم البتة الذي هو محور الدراسة وغايتها إلّا على هذه القوالب، فتلخّصت هذه الدراسة بثلاث مسائل قبلهما مقدمة وتمهيد، وبعدهما خاتمة، وقد تناولت المسائل على النحو الآتي: المسألة الأولى: (لم يبنوا في كلامهم مثل (وَعَوْتُ) البتة)، والمسألة الثانية: (لم يبنوا في كلامهم اسم ولا فعل على (فِعُل) البتة)، والمسألة الثالثة: (لم يبنوا في كلامهم كلمة فاؤها وعينها ولامها من لفظ واحد البتَّةَ)، وعلى النحو الآتي:

ـ التمهيد: ابن جني والبَتَّة ـ

ـ المطلب الأول: ابن جني ـ

هو عثمانُ، المكنَّى بأبي الفتحِ، وابنِ جنَّيْ الموصليّ، وكان جِنِّيْ ــ أبوه ــ روميًّا يونانيًّا؛ فاسمهُ معرَّبًا مختلَفًا في تعريبه، فقال السيوطي: "جني ـــ بِسُكُون الْيَاء مُعرب كني"(٩)، وذهب بروكلمان إلى أنَّه معربُ Gennaios(١٠)، وذهب العقاد إلى أنَّ أصله (جوهاني)(١١)، وذهب المستشرق ما سينيون إلى رأيٍ آخر، بقوله: "ربَّما كان لفظُ جنِّي معرَّبًا من جناريوس بمعنى الشَّهرِ الأوَّلِ من العام الميلادي؛ لأنَّهم كانوا يُسمُّون بهذا الشَّهرِ أيضًا"(١٢)، غيرَ أنَّ الأوَّلين هما الأكثر قبولًا عند العلماء، ونقل الأستاذ عبد الله أمين: "إنَّ جنِّيْ معرب من أحد لفظين روميَّين فإنْ كان بكسرِ النُّونِ وبدونِ تشديد فهو معرَّبُ لفظِ كنيْ، وإنْ كان بكسرِها وتشديدها فهو معرَّبُ لفظِ جنايس"(١٣)، وقال الدكتور طلس: "ولعلَّ أصحُّ الأقوالِ هو ما ذهب إليه الأستاذ بروكلمان؛ لأنَّ ذلك أقربُ إلى التَّسميةِ والواقعِ"(١٤)، وعن معنى (جِنِّيْ)، فقد جاء في مقدمة المحتسب: "وجني –بإسكان الياء، وليس منسوبًا– معرّب كني، ومعناه في العربية: فاضل، وكريم، ونبيل، وجيد التفكير، وعبقري، ومخلِص"(١٥)، وجِنِّيْ ـ والده ـ كان عبدًا مملوكًا لسليمان بْن فهد بْن أَحْمَد

الأزدي الموصليّ[١٦]، غير أنَّ الكتبَ والمصادر التاريخيّة تقف صامتةً عن حياةِ والده، وعن حياةِ سـيّدِ والده سـليمان بن فهد، وقد رجَّح بعض الباحثين أنْ يكون سـيّدَ والده سـليمان بن فهد الذي عاش في زمن حكم معتمد الدَّولة قرواش بن المقلَّد من أمراء العقيليّين[١٧].

وبالعودة إلى أبي الفتح، فقد قال عنه ياقوت الحموي: "من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبًا أبرّ بها على المتقدّمين وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلامًا منه"[١٨]، وقال عنه الصّفدي: "الإِمَام الْعَلامَة من أحذق النُّحَاة وَكَانَ أكمل علومه التصريف وَلم يتَكَلَّف أحد وَلم يتَكَلَّم أدق من كَلَامه فِي التصريف"[١٩]، وقال أبو البركات الأنباري: "كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف. صنّف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها،... ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنّه لم يصنف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلامًا منه"[٢٠].

ـ المطلب الثاني: معنى البتة ـ

لقد دارَ لفظُ (البتَّةِ) في اللُغةِ حولَ معنيين اثنين: أحدُهما: نوعٌ من اللباسِ، وهو كساءٌ غليظٌ يُنسج من صوفٍ، أو وبرٍ، قال ابنُ دريدٍ: "والبت: كسَاءٌ من وبرٍ وصوفٍ"[٢١]، وقالَ الأزهري: "قَالَ اللَّيْث: البَتُّ ضَربٌ من الطَّيالسة يُسمى السَّاجَ مُربَّع غليظ لونُه أَخضر، والجميع البُتُوتُ. أَبُو عُبَيْد عَن الْأَصْمَعِي: البَتُّ ثوبٌ من صوف غليظ شِبْهُ الطَّيْلَسان وَجمعه بُتوت... وقَالَ عَليّ بن خَشْرم: وسمعتَ وكِيعاً يَقُول: لَا يكون البَتُّ إِلّا مِن وَبَرٍ"[٢٢]، وقال ابنُ سيدةَ: "والبَتُّ: كِساءٌ غليظٌ مُهَلْهَلٌ مُرَبَّعٌ أَخْضَرُ، وقيل: هو من وبَرٍ وصُوفٍ، والجمع: أَبُتٌّ وبِتَاتٌ"[٢٣]، وعلى هذا المعنى أنشد رؤبةُ بن العجاج قولَهُ:

من كان ذا بَتٍّ فهذا بتّي . . . مقيظٌ مصيفٌ مُشتّي

تخذْتُهُ من نعجاتٍ ستِّ . . . سود نعاجٍ كنعاجِ الدّشْتِ[٢٤]

وأمَّا المعنى الآخرُ: فيرادُ به القطعُ المستأصلُ: قالَ الخليلُ: "والبَتُّ: القطع المُستَأصِلُ، يقال: بَتَتُّ الحَبلَ فانْبَتَّ أي قطعتُه. وتقول: أعطيتُه هذه القُطَيعة بَتاً بَتلاً. والبَتَّةُ اشتِقاقُها من القَطع، غير أنه مستعمل في كلّ أمرٍ لا رجعةَ فيه ولا التِواء"[٢٥]، وقال ابنُ سيدةَ: "بَتَّ الشيء يَبُتُّهُ ويَبِتُّه بَتّا، وأَبَتَّهُ: قَطَعَه قَطْعًا مُسْتَأْصِلاً، قالَ:

فَبتَّ حِبالَ الوَصْلِ بيْنِي وبَيْنَها . . . أَزَبُّ ظُهُورِ السّاعِدَيْنِ عَذَوَّرُ[٢٦]

وبَتَّ هو يَبُتُّ وَيبِتُّ بَتّا، وانْبَتَّ. وَصَدَقَةٌ بَتَّةٌ بَتْلَةٌ: بائنَةٌ من صاحِبِها. وطلَّقها ثَلاثًا بَتَّةٌ، وبَتَاتًا: أي قَطْعاً لا عَوْدَ فِيها. ولا أَفْعَلُه البَتَّةَ، كأَنَّه قَطَعَ فِعْلَهُ"(٢٧)، وعلى هذا المعنى ما رووا من قولِهِ:

فَحَلَّ فِي جُشَمٍ وَانْبَتَّ مُنْقَبِضًا . . . بِحَبْلِهِ مِنْ ذُرَى الْغُرِّ الْغَطَارِيفِ(٢٨)

وَعلى هذا المعنى قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحمد الفراهيدي: "الأُمورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنحاءٍ: . يَعْنِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجه ـــشيءٌ يَكُونُ البَتَّةَ، وشيءٌ لَا يكونُ البَتَّةَ، وشيءٌ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ. فأَما مَا لَا يَكُونُ، فَمَا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ لَا يَرْجِعُ؛ وأَما مَا يَكُونُ البَتَّة، فالقيامةُ تَكُونُ لَا مَحالة؛ وأَما شيءٌ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ، فمِثْل قَدْ يَمْرَضُ وَقَدْ يَصِحُّ"(٢٩).

فمدارُ لفظِ (البتَّة) في اللُغةِ حول هذين المعنيين، وقد جمعهما ابنُ فارس، بقولِهِ: "(بَتَّ) الْبَاءُ وَالتَّاءُ لَهُ وَجْهَانِ وَأَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْقَطْعُ، وَالْآخَرُ ضَرْبٌ مِنَ اللِّبَاسِ"(٣٠)، وموضعُ الحاجةِ في هذه الدِّراسةِ يرتبط بالمعنى الأوَّل مما ذكرتُ، والذي أورده ابن فارسٍ أوَّلًا، وقد جاءت مسائل البحث على النحو الآتي:

. المسألة الأولى: لم يبنوا في كلامهم مثل (وَعَوْتُ) البتة .

قال ابن جني : "واعلم أنَّ الواو لم تأت في كلام العرب فاء ولاما وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ولامها واو إلا حرف واحد وهو قولنا: واو؛ ولذلك قال سيبويه ليس في الكلام مثل: وَعَوْتُ، واعلم أن سيبويه ذكر أنهم إنما امتنعوا من أن يكون في كلامهم مثل: وَعَوْتُ؛ استثقالا للواوين ولم يزد في الاعتلال لهذا أكثر من هذا الظاهر وقد أوجز في هذا القول وأشار إلى العلة الصريحة اللطيفة ولم يصرح بها وأنا أذكر الموضع قفوًا له وكشفًا لغرضه وزيادة في البيان وتقوية للعلة، اعلم أنه لم يأت عنهم مثل: وَعَوْتُ من قبل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الحال أمران ضدان فتركوا ذلك لذلك وذلك أن ما ماضيه فعل وفاؤه واو فعين مستقبله مكسورة وفاؤه محذوفة وذلك نحو: وَعَدَ ووَزَنَ ووَرَدَ تقول: يعد ويزن ويرد، فهذا أصل مستمر فأما قول بعضهم:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ . . . تَدَعُ الحوائم لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاً(٣١)

بضم الجيم فلغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على فَعَلَ ولامه واو فعين مضارعه أبدا مضمومة وذلك نحو: غَزَوت أغزُو ودَعَوت أدعُو وهذا أيضا أصل مستمر غير منكسر فلو صاغوا مثل وعوت لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين يعد وأن يضموها أيضا كما يضمون عين يغزو فلما كان بناؤهم مثل: وعوت يدعوهم إلى أن تكون العين في المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة رفضوه البتة فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين في حرف واحد"(٣٢).

فذكر ابن جني في هذه المسـألة أن الأبنية العربية لم يَأتِ من أصـولها شـيء فاؤه واو ولامه واو إلّا لفظة واحدة وهي: (واو)؛ إذ وقع مسمّيًا على الحرف المعروف، فلم يبنوا من كلامهم لفظةً تكون فاؤها ولامها واو، ثم ذكر تعليل سـيبويه الذي وسـمه بـــ (الظاهر والعلة الصـريحة اللطيفة) الذي تفصـيله قول سـيبويه: "واعلم أنّ الفاء لا تكون واوًا واللام واوًا في حرف واحد. ألا ترى أنّه ليس مثل: وَعَوْت في الكلام. كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوٌ ثانية، فلمّا كان ذلك مكروهًا في موضـع يكثر فيه التضـعيف نحو: رددت وصـممت، طرحوا هذا من الكلام مبدلًا وعلى الأصل، حيث كان مثل: قلق وسلس أقل من مثل: رددت وصممت[٣٣]".

فقد بيّن سـيبويه أنّ العرب إن كانت قد كرهت أن تكون العين واللام واوًا وهو موضـع يكثر فيه التضـعيف أي التخلص من هذا التجانس الثقيل، فهم في ترك هذا الاسـتثقال من الموضع الذي لا تضعيف فيه أولى، وذلك في الفاء واللام إن كانا من جنس واحد الا يُرى أنَّه لا يمكن للتضعيف أن يختلجهما هنا؛ لذلك قل ـــ باب سلس وقلق ـــ ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد في الكلام، واذا كان قد قلّ فيما كان فاؤه ولامه من جنس واحد أحرفًا صـحيحة، فهو فيما كانا فيه واوين أولى أن يعدم في كلامهم.

وأمّا تصـريح ابن جني لتعليل سـيبويه فقد بيّن مراده في نصّـه السـابق، بقوله: "وأنا أذكر الموضـع قفوًا له وكشـفًا لغرضـه وزيادة في البيان وتقوية للعلة، اعلم أنّه لم يأتِ عنهم مثل: وعوت؛ من قبل أنّهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الحال أمران ضـدّان فتركوا ذلك لذلك، وذلك أنّ ما ماضـيه فعل وفاؤه واو فعين مسـتقبله مكسـورة وفاؤه محذوفة وذلك نحو: وعد ووزن وورد، تقول: يعد ويزن ويرد، فهذا أصل مستمر، فأمّا قول بعضهم:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ . . . تَدَعُ الحوائم لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاً[٣٤]

بضم الجيم فلغة شاذة غير معتدّ بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضـعها ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضـي على فعل ولامه واو فعين مضـارعه أبدا مضـمومة وذلك نحو غزوت أغزو ودعوت أدعو وهذا أيضـا أصـل مسـتمر غير منكسـر فلو صاغوا مثل وعوت لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين يعد وأن يضموها أيضـا كما يضـمون عين يغزو فلما كان بناؤهم مثل وعوت يدعوهم إلى أن تكون العين في المضـارع مضـمومة مكسـورة في حال واحدة رفضـوه البتة فلم يبنوه مخافة أن يصـيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضـدين في حرف واحد"[٣٥]، فقد أحسن ابن جني في مراد سيبويه بعقليته الفذة واعتلالاته المنطقية التي يتسلسل فيها بأفكار مترابطة مكملة لبعضـها البعض حتى يفهمها من له أدنى لبّ، فقد بدأ في هذه المسألة بذكر أصلين مقيسين لا ينكسران:

أحدهما: أنَّ ما كان ماضيه على (فَعَلَ) وفاؤه واو فان مضارعه على (يَفْعِل) نحو:(وَجَدَ يَوْجِد) ثم تحذف منه الواو؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وهو أصل مستمر لا ينكسر، نحو: يَجِد، ويَعِد، ويَزِن، قال ابن يعيش: "فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلَ، أوفَعِلَ ومضارعه علىَ يَفْعِل بالكسر، ففاؤه التي هي الواو محذوفة، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، والأصلُ: يَوْعِدُ،ويَوْزِنُ، فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحُذفت استخفافًا، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، والفعل أثقلُ من الاسم، وما يعرِض فيه أثقلُ ممّا يعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ، آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يجز حذفُ الياء؛ لأنّه حرفُ المضارعة، وحذفه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلَّا الواوُ، فحُذفت، وكان حذفها أبلغَ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرةِ مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها"[٣٦]، وما خالف ذلك كـ (يجُد) فهو شاذ غير معتدّ به، كما وصفه ابن جني، وقد جعله الفارابي يتيمًا لا نظير له في كلامهم، بقوله: "يُقالُ: وَجَدَ يَجُدُ وهذه يتيمةٌ لا أُخْتَ لها. وهي مَعَ ذَلك لُغَةُ عامِرٍ وحدَها وإنما قلَّ ذلك لأنَّهُم استَثْقَلوا ضَمَّهُ مَعَ سُلْطانِ الواوِ، سَقَطَت الواوُ أَوْ ثَبَتتْ"[٣٧].

وأما الثاني: فكل ما كان ماضيه على (فَعَلَ) ولامه واو فإن مضارعه على (يَفْعُل) نحو (غَزَا ـ يَغْزُو) وهو أيضًا أصل مستمر لا ينكسر، قال الثمانيني: "وإذا كانت عين: فَعَلَ أو لامه واوًا خصّوا مستقبله بيفعُلُ ليظهر الواو، ويكون الفاء تابعة للعين، والعين تابعة للّام، ولم يجيزوا فيه: يفْعِلُ كما جاء يعْكُفُ ويعكِفُ؛ لئلاّ يلتبس ذوات الواو بذوات الياء قالوا: قالَ يقُولُ وزال يزُولُ وصاغَ يصُوغُ وأصله: قَوَلَ يقْوُلُ وزَوَلَ يزْوُلُ وصَوَغَ يصْوُغُ فانقلبت العين في الماضي ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فأمّا في المستقبل فإنّهم نقلوا ضمّة العين إلى الفاء فسكنت الفاء وقبلها ضمّة، والواو إذا انضمّ ما قبلها كان أمكن لها نحو: يقُولُ ويزُوعُ ويصُوغُ. وكذلك إن كانت لام فعل واوًا نحو: غزا يغْزُو وأصله: غَزَوَ يغْزُوُ وانقلبت الواو في الماضي ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فأمّا في المستقبل فحذفوا الضّمّة منها استثقالاً لها فيها، وصارت العين مضمومة قبل اللام في يغْزُو كما كانت الفاء مضمومة قبل العين في: يَزُولُ ويقُولُ"[٣٨].

ثم انتقل بعد ذكر الأصول المستمرة التي لا تنكسر إلى بيان العلة التي أوجبت عدم بنائهم أصولا فاؤها ولامها واو، وتفصيل هذه العلة: لما كانت الواو التي هي فاء توجب كسر العين في المضارع من جهة، والواو التي هي لام توجب ضم العين من المضارع من جهة أخرى أمتنع أن تبنى لفظة في كلام العرب تكون فاؤها واوا ولامها واو أيضا؛ حتى لا يكتنف الحال أمران ضدان، وهما ضم العين وكسرها في الموضع نفسه وفي حالة واحدة فتركوا ذلك لذلك، وهذا هو مراد ابن جني من مسألته التي ذيلها بقوله: "فلما كان بناؤهم مثل وعوت يدعوهم إلى أن تكون العين في المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة رفضوه البتة فلم يبنوه مخافة أن

يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين في حرف واحد"[٣٩]، قال أبو علي الفارسي: "لم يجئ مثل (وَعِيتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوِيتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجئ (وَعِيتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل"[٤٠]؛ لوجهين من الاستثقال بيّنهما السخاوي، بقوله: "ومعنى الاستثقال في اللفظ والمعنى: أما في اللفظ فظاهر. وأما في المعنى فإنه يلزم لكون الفاء منه واو كسر العين في المضارع، وبكون اللام واوا ضمها كقولك: (يعد)، و (يغزو)"[٤١].

وقد اختتم ابن جني هذه المسألة بسؤال تقريري مقتضاه: " فإن قلت: فهلا بنوه على فعُلت بضم العين، فقالوا: وَعُوتُ أَوْعُو، وأجروه في ضم عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى وَضُؤَتْ تَوْضُؤُ، ووَطُؤَ الدابةَ يَوْطُؤُ؟"[٤٢]، وأجاب عنه بقوله: " فالجواب: أن فعَلت أكثر في الكلام من فعُلت، ألا ترى أن فعُلت لا يكون إلا لتنقل الهيئة والحال نحو: ما كان كريمًا ولقد كَرُمَ، وما كان ظريفًا ولقد ظَرُفَ، وما كان جميلا ولقد جَمُلَ، وما كان صبيحا ولقد صَبُحَ، وهي أيضًا غير متعدية، وفَعَلت تكون متعدية وغير متعدية، وهي أخف وأسير في الكلام من فَعُلت فلما وجب رفض ذلك في الأكثر الشائع حمل الأقل –وهو فَعُلْتُ– عليه، هذا مع ما كان يلزمهم من اكتناف الواوين والضمة للكلمة، وهو الثقل الذي أومأ إليه سيبويه، أعني قولهم لو قالوا: وَعَوْتَ تَوْعُو، فلما وجب اطراح هذا التركيب في فَعَلت وتبعه فَعُلت حملوا أيضًا عليه فَعِلْتُ فلم يقولوا مثل: وَعِيت تَوْعَى، كما قالوا: وَجِيت تَوْجَى، وأتبعوا فَعِلْتُ في الامتناع فَعَلْتُ وفَعُلْتُ فاعرف ذلك، فإنه لطيف حسن"[٤٣].

. المسألة الثانية: لم يبنوا في كلامهم اسم ولا فعل على (فِعُل) البتة .

قال ابن جني: "وأمّا "الحِبُك" بكسر الحاء، وضمّ الباء فأحسبه سهوًا؛ وذلك أنّه ليس في كلامهم: فِعُل، أصلًا، بكسر الفاء، وضمّ العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلًا والبتة، أو لعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر، والضمّ. فكأنّه كسر الحاء يريد الحِبِك، وأدركه ضم الباء على صورة الحُبُك"[٤٤].

فذهب ابن جني في هذه المسألة إلى أنَّ قراءة أبي مالك الغفّاري[٤٥]: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ} [سورة: الذاريات، الآية: ٧]، قد تكون وقعت سهوًا منه؛ إذ ليس في كلامهم (فِعُل) مكسور الفاء مضموم العين، وهذا المثال هو المثال الثاني عشر من أوزان الأسماء الثلاثية، والأوزان في الأبنية الثلاثية كما تقتضيه القسمة العقلية اثنا عشر وهي: فَعْلٌ مثل: سَعْدٌ، وفُعْلٌ مثل: قُفْلٌ، وفِعْلٌ مثل: جِذْعٌ، وفَعَلٌ، مثل: كَمَدٌ، وفِعَلٌ مثل: عِنَبٌ، وفَعِلٌ مثل: ضَحِكٌ، وفَعُلٌ مثل: رَجُلٌ، وفُعُلٌ مثل: طُنُبٌ، وفِعِلٌ مثل: إِبِلٌ، وفُعَلٌ مثل: نُغَرٌ، وفُعِل مثل: الدُئِل، وفِعُل، إلّا أنّهم لم يتفقوا إلّا على العشرة الأولى وقد اختلفوا في (فُعِل) و(فِعُل)، حتى ذكر المبرد أنّه لم يأتِ شيء من كلام العرب عليهما[٤٦].

أمّا سيبويه فقد أنكر الأول في الأسماء؛ لأنّه من أبنية الفعل وهو المبني لما لم يسم فاعله فقال: "واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلّا في الفعل، وليس في الكلام فُعِل"(٤٧)، وقال ابن إيّاز: "والمعدوم منه في الأسماء (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، ويختصّ بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول كـ: ضُرِبَ، أمّا دُئِل اسم قبيلة أبي الأسود فقيل: إنّها معرفة، من المعارف غير معول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة. وقيل: إنّه اسم دويبة شبيهة بابن عرس حكاه الأخفش. ونقل الميداني، أنّه يقال: وُعِل لغة في الوَعِل"(٤٨)، لذلك قال ابن يعيش: "والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها في الأبنية؛ لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له في الكلام"(٤٩).

وأمّا الثاني: وهو (فِعُل) فلا يوجد في كلامهم في اسم ولا فعل أصلًا البتة، قال الرضي: "والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس؛ لأنّه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأتِ فِعُلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلّا في الحِبُكِ إن ثبت، ويجوز ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ"(٥٠)، وفي قوله إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة بيانًا لتقييد ابن جني ذلك بالأصل، فإذا صاروا إلى الأصول "أهملوا مكسور الأول مضموم الثاني؛ لأنّ الكسرة ثقيلة والضمّة أثقل منها؛ فكرهوا الانتقال من مستثقل إلى أثقل منه"(٥١).

فلا يوجد اسم ولا فعل على (فِعُل) في كلامهم البتة، لذلك قال الرازيّ في توجيه هذه القراءة: "وهو عديم النظير في العربية: في أبنيتها وأوزانها، ولا أدري ما رواه"(٥٢)، وقال القرطبيّ: "وَمَنْ قَرَأَ (الْحِبُكِ) فَهُوَ شَاذٌّ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِعُلٌ"(٥٣)، فلمّا كان هذا ممتنعًا عندهم مرفوض في أبنيتهم رجّح أبو الفتح أن تكون هذه القراءة قد وقعت سهوًا من القارئ، ثم عاد ليعتذر لمن وقعت منه بأنّه قد تداخلت عليه اللغتان، "يعني أنّ المتكلِّم به أراد أن يقول: الحِبِك بكسرتين، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الْحُبُك بضمتين، فلم يرجع إلى ضم الحاء، بل خلاها مكسورة وضمّ الباء، فتداخلت اللغتان: الحِبِكُ والْحُبُك في حرفي الكلمة الحاء والباء"(٥٤)، وقد اعترض الرضي على هذا التوجيه بقوله: "وفي تركيب حِبُك من اللغتين –إن ثبت – نَظَرٌ؛ لأنّ الحُبُك جمع الْحِبَاك، وهو الطريقة في الرمل ونحوه، والحِبِك بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ؛ لأنّ فِعِلا قليل، حتى إن سيبويه قال: لم يجئ منه إلّا إِبِل، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع"(٥٥).

أي: إنّ التداخل لا يعرض في الكلمة الواحدة من مفردها وجمعها، "فأكثر ما يكون التداخل من كلمتين كـ: قنَطَ يقنَطُ، بفتح العين منها فإنّه لمّا قيل: قنَط يقنِطُ، كـ: ضرَبَ يضرِبُ، وقَنِط يقنَطُ، كـ: عَلِمَ يعلَم، فَمَن فتح العين فيهما ركبهما من اللغتين"(٥٦)، وقد سجّل ابن مالك اعتراضه على هذا التوجيه، بقوله: "وقد ذكر ابن جني أنّ بعض القراء الشواذ قرأ، {والسماء ذات الحِبُك}(٥٧)، ووجهها بأن قال: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى

القراءة المشـــهورة فنطق بالباء مضـــمومة، وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدلّ على عدم الضـبط، ورداءة التلاوة: ومن هذا شـأنه لم يعتمد على ما يسـمع منه؛ لإمكان عروض أمثال ذلك منه"(٥٨).

والصـواب هنا ما ذهب إليه أبو الفتح من أنّ التداخل يمكن أن يعرض في اللفظة الواحدة وإن كان قليلًا، إذ قال عنه: "وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة، قال بلال بن جرير:

إذا جئتهم أو سآيلتهم . . . وجدت بهم علة حاضرة(٥٩)

أراد: أو سـألتهم، أو سـاءلتهم، أو لغة من قال: سـايلتهم، فأبدلت، فتداخلت الثلاث عليه فخلط، فقال: سـآيلتهم، فوزنها إذا فَعَاعَلْتهم؛ لأن الياء في سـايلتهم بدل من الهمزة في سـاءلتهم. فجمع بين اللغتين في موضـعين على تلفته إلى اللغتين. كذلك أيضـا نظر في الحِبُك إلى الحِبِك، والحُبُك، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى"(٦٠).

أقول: حتى وإن كان التداخل يمكن أن يعرض في الكلمة الواحدة، وجاز فيه ذلك على قلة إلا أنه إذا صـــيّر إلى ممتنع امتنع، والممتنع في هذه المســألة هو ما صـــار إليه الوزن بهذا التداخل، وهو وزن ممتنع في كلامهم البتة كما تقدم، قال ابن عطية: "وكأنه أراد كسرهما ثم توهم الحبك قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضم الباء، وهذا على تداخل اللغات وليس في كلام العرب هذا البناء" (٦١)، فالتحقيق في هذه القراءة ما ذهب إليه أبو حيان بقوله: "والأحسن عندي أن تكون مما اتبع فيه حركة الحاء لحركة ذاتِ في الكسـرة، ولم يعتد باللام السـاكنة، لأن السـاكن حاجز غير حصين"(٦٢)، وإنّما ترجح أن يكون هو التحقيق لوجهين:

أما الأول: فإنّه على توجيه الاتباع سيكون على قراءة الجمهور (الحُـــبُـــك) بضم الحاء والباء، ثم كسرت الحاء اتباعًا لكسرة التاء في (ذَاتِ)، قال الهرري: "كقراءة من قرأ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾(٦٣)، بكسر الحاء إتباعًا لحركة التاء، ولم يعتد بالساكن؛ لأنّه حاجز غير حصين"(٦٤).

وأمّا الثاني: فإنّ توجيه الإتباع في هذه القراءة كان من لفظتين الأولى (ذاتِ) والثانية (الحُـــبُـــك)، وهو كثير في اللغة يكاد يطّرد، وتوجيه التداخل فيها سيكون من لفظة واحدة وهي (الحُبُك)، وهو قليل لأنَّ الأصل فيه أن يكون من لفظتين كما تبيّن من الدراسة، والله أعلى وأعلم.

ـ المسألة الثالثة: لم يبنوا في كلامهم كلمة فاؤها وعينها ولامها من لفظ واحد البتَّةَ.

قال ابن جني: "فأمّا الألف من (واو) فحملها أبو الحســـن على أنها منقلبة من واو، واســتدلّ على ذلك بتفخيم العرب إياها وأنّه لم تســمع منهم الإمالة فيها؛ فقضـــى لذلك بأنّها من الواو، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات، ورأيت أبا علي ينكر هذا القول، ويذهب إلى أنّ الألف فيها منقلبة عن ياء، واعتمد في ذلك على أنّه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظًا واحدًا، قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنّها من ياء"(٦٥).

ذكر ابن جني في هذا المقام أنّ خلافًا قد وقع بين الأخفش وأبي علي الفارسيّ في أصل الواو من قولهم: (واو)، التي تعدّ من الصيغ النادرة؛ لاعتلال جميع أصولها، قال ابن عصفور: "فإن كان المعتلُّ منه أكثرَ من أصل واحد فإنه لا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء والعين صحيحَ اللام، أو معتلَّ اللام والعين صحيح الفاءِ، أو معتلَّ الفاء واللام صحيح العين، أو معتلَّ الجميع.

فأمَّا اعتلال الجميع فلا يوجد منه إلَّا كلمة واحدة، وهي (واو). وفيما انقلبت عنه هذه الألف خلاف: فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو؛ لأنَّ ما عُرف أصله من المعتلِّ العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو؛ فحمل المجهول الأصل على الأكثر، ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء، وإلى هذا القول كان يذهب أبو عليٍّ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلُّها من موضع واحد، إذ ذلك مفقود في الصحيح"(٦٦).

فنبّه ابن جني على الخلاف في ذلك ذاكرًا للاستدلالات التي قوى بها كلّ من الأخفش وأبي علي الذي خالفه في أصل هذه الواو، بقوله: "ولا يُعلم في الواو مثل هذا في الفعل؛ ألا ترى أنّه لم يجئ مثل: وعوت، وقد جاء في اسم واحد، وهو قولهم: واوٌ، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء"(٦٧)، فذكر ابن جني قوليهما في نصّه المنساق آنفًا، لكنه عاد لينتصر لمذهب أبي الحسن الأخفش، بقوله: "ولست أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأسًا، وذلك أنّ أبا علي إن كان كره ذلك؛ لئلّا تصير حروف الكلمة كلها واوات، فإنّه إذا قضى بأنّ الألف منقلبة من ياء؛ لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد ذلك لفظ لا نظير له، ألا ترى أنّه ليس في الكلام حرف فاؤه واو ولامه واو إلّا قولنا: (واو)، فإذا كان قضاؤه بأنّ الألف من الياء لا يخرجه من أن يكون الحرف بكون فائه واوين فذا لا نظير له، فقضاؤه بأنّ العين واو أيضًا ليس بمنكر، ويعضد ذلك أيضًا شيئان:

أحدهما: ما قضى به سيبويه من أنّ الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء، والآخر: ماحكاه أبو الحسن من أنّه لم تسمع عنهم فيها الإمالة. وهذا أيضًا يؤكد أنّها من الواو"(٦٨).

فقد احتجّ ابن جني لأبي الحسن على أبي علي؛ لأنّ ما صار إليه أبو علي يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن؛ من أجل أنّه ليس في العربيّة ما فاؤه ولامه واو، وقد عضّد احتجاجه بشيئين: الأول منهما: ما وصى به سيبويه بقوله: "وإن جاء اسم نحو: الناب، لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتَّى يتبين لك أنّها من الياء؛ لأنّها مبدلةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبيّن لك"(٦٩)، وأمّا الثاني فعدم امالتهم إياه؛ وتبيان رجحان الواو على الياء في عدم الإمالة ما نصّ عليه سيبويه بقوله: "غير أنَّهم قد يلزمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تخفيفًا للواو"(٧٠)، فترجّح عند ابن جني مذهب الأخفش؛ لعدم اختلاج استدلالات أبي علي لبّه.

وإنّما قلت: عدم اختلاج استدلالات أبي علي فكر ابن جني؛ لأنّه عاد ليذكر ما من شأنه أن يكون انتصارًا لأبي علي، بقوله: "ولأبي علي أن يقول منتصرًا لكون الألف منقلبة عن ياء: إن الذي ذهبت أنا إليه أسوغ وأقلّ فحشًا ممّا ذهب إليه أبو الحسن؛ وذلك أنّي وإن قضيت بأنّ الفاء واللام واوان وكان هذا أيضًـــا لا نظير له، فإني قد رأيت العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيرًا، نحو سَـلِسَ، وقَلِقَ، وحَرْحِ، ودَعْدٍ، وفَيْفٍ، فهذا وإن لم يكن فيه واو فإنّا قد وجدنا فاءه ولامه من لفظ واحد، وقالوا أيضًـــا في الياء التي هي أخت الواو يَدَيْتُ إليه يدًا، ولم نرهم جعلوا الفاء والعين واللام جميعًا من موضع واحد لا من واو ولا من غيرها، فقد دخل أبو الحسن معي في أن اعترف بأنّ الفاء واللام واوان إذ لم يجد بُدًّا من الاعتراف بذلك، كما لم أجده أنا، ثم إنّه زاد على ما ذهبنا إليه جميعًا شـــيئًا لا نظير له في حرف من الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد. فأمّا ما أنشَدَناه أبو علي من قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث:

لأنكحن بَبَّهْ . . . جارية خِدَبَّهْ

مُكْرَمَة محبَّهْ . . . تَجُبُّ أهلَ الكعْبَة[٧١]

فإنّما بَبَّه حكاية الصـوت الذي كانت ترقصـه عليه، وليس باسـم، وإنّما هو كـــــ: قَبْ، لصـوت وقع السيف، وطِيخ، للضـحك، ومثله صـوت الشـيء إذا تدحرج: دَدَدْ، فإنّما هذه أصـوات ليست تُوزَنُ، ولا تمثل بالفعل، بمنزلة صه، ومه، ونحوهما. فلمّا ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي علي ما تعادل عندنا المذهبان أو قربا من التعادل"[٧٢].

فيرى ابن جني أنّ هذه الاسـتدلالات هي ما كان ينبغي لأبي علي الفارسـيّ أن ينتصـر بها لمذهبه، لا ما ذكره من أنّها من الياء؛ لئلا تصـير الكلمة من لفظ واحد فاءً وعينًا ولامًا، فأبو علي بهذا الاسـتدلال قد صـار إلى ما لا نظير له في كلامهم أيضًـا وهو كون فاء الكلمة ولامها واو، فلو قال باستدلالات ابن جني له لكان قوله منقاس على الصـحيح الذي فاؤه ولامه من جنس واحد، وهو باب سلس، وقلق، ونحوهما كما بينه ابن جني بانتصـاراته السـابقة لشـيخه الفارسـيّ، التي جعلت مذهبيهما متعادلين، أو كما عبر عنه ابن جني، وقد ذكر السـخاوي اسـتدلالات ابن جني لشـيخه الفارسـيّ لكنّه اعترض عليه بأنْ زعم أنّ أبا الحسن قد زاد شـيئًا لا نظير له، بقوله: "قال أبو الفتح في بقية الاحتجاج: فقد زاد أبو الحســن على ما ذهبنا إليه شــيئًا لا نظير له في شــيء من الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد، قلت: ما زاد شـيئًا؛ لأنّ هذا إنّما يكون زيادة على ما في كلامهم إذا أتيت بكلمة عينها ياء وفاؤها ولامها واو، ولم يكن ذلك بموجود؛ فما زاد أبو الحســن على ما ذهب إليه أبو علي شــيئًا؛ فإنّ كلّ واحد من المذهبين لا نظير له"[٧٣].

وقد ذكر الاختلاف في أصل هذه الألف ابن يعيش مرجّحًا مذهب الأخفش، بقوله: "ليس في الكلام كلمةٌ حروفُ تركيبها كلُّها واواتٌ، كما كانت الياء كذلك في قولهم: يَيَّيْتُ ياءً حسنةً. فأمّا واوٌ، فحمل أبو الحسن ألفَها على أنّها منقلبة من واو، فهي على ذلك مُوافقةٌ للياء في يَيَّيْتُ؛ لأنّ حروفها كلّها واواتٌ، كما أنّ حروف يَيْيتُ كلّها ياءات، واحتجّ لذلك بتفخيم العرب إيّاها، وأنّه لم يُسمع فيها الإمالة، وقُضي عليها بأنّها من الواو، وذهب آخرون إلى أنّ الألف فيها منقلبة من ياء، واحتجّوا لذلك بأنّ جَعْلها كلِّها لفظًا واحدًا غيرُ موجود في الكلام، فوجب القضاءُ بأنّها من ياء؛ لتختلف الحروف، والوجهُ عندي هو الأول؛ لأنّه كما يلزم من القضاء بأنّ الألف من الواو أن تصير حروفُ الكلمة كلُّها واوات، كذلك يلزم أيضًا من القضاء بأنّها من الياء، ألا ترى أنّه ليس في الكلام كلمةٌ فاؤها ولامها واوٌ إلَّا قولنا: واوٌ، فالكلمةُ عديمةُ النظير في كِلا الحالين، وكان القضاء عليها بالواو أَوْلى من قبل أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثرُ، والعملُ إنّما هو على الأكثر، وبذلك وصّى سيبويه، هذا مع ما حكاه أبو الحسن"(٧٤).

فالانتصارات التي ذكرها ابن جني لشيخه الفارسيّ لم تعادل، أو تقرب من التعادل بين مذهبه ومذهب الأخفش؛ لأنَّ في مذهب أبي علي ضعفًا من ثلاثة وجوه، ذكرها ابن عصفور مع ترجيحه ـــ أيضًا ـــ لمذهب أبي الحسن الأخفش، بقوله: "والصحيح عندي الأوَّل؛ وذلك أنّه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل فيها، من كونها منقلبةً عن ياء، مع حمل الكلمة على باب وَعَوتُ، أعني: ممّا لامه وفاؤه واو، وذلك معدوم في كلامهم، ومع حمل الكلمة على باب حَيَوتُ، أعني: أن يكون عينها ياء ولامها واوًا، وذلك أيضًا لم يجئ في كلامهم.

وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملًا على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلِّها واوات"(٧٥)، ليترجح بذلك القول بأنّ أصل الألف من قولنا: (واو) الواو؛ لعدم ورود الإمالة عنهم فيها، ولما أكد عليه سيبويه من أنّ أمثالها يحكم عليه بأنّه من الواو، حتى يتبين أصله، هذا والله أعلى وأعلم.

ـ الخاتمة ـ

أفصحت الدراسة عن تساؤلات عدّة، وتوصيات لا بدّ من الأخذ بها، وهي الآتي:

١. معنى البتَّة عند ابن جني لم يخرج عن معناه اللغوي المتفق عليه، والذي بيّنه الخليل، بقوله:((والبتة اشتقاقها من القطع، غير أنه مستعمل في كل أمرٍ لا رجعةَ فيه))(٧٦).

٢. لقد استعمل ابن جني البتَّة على صورتين: أمّا الأولى: فاستعمالها بمعنى التأبيد العام، الذي لم يُخرج عنه، وأمّا الثانية: فاستعمالها بمعنى التأبيد الخاص، أي أنّ الحكم مقطوع به حسب رؤيته، ومذهبه خاصة؛ لعدم اتفاق أهل الصناعة على ذلك.

٣. القول الراجح في لفظ البتَّة أنَّه حكم كما تبيّن من الدراسة، مع جواز استعماله وصفًا.

٤. أبرز توصيات البحث تتلخصّ بوجوب تناول هذا الحكم بمزيد من الدراسات؛ للكشف عنه وإضافته للمكتبة العربية، كدراسته عند الشاطبي الذي استعمله في أكثر من مئة وتسعين موضعًا في مقاصده، وأبي حيّان الذي ذكره في أكثر من خمسة وستين موضعًا في التذييل، وابن يعيش الذي أطلقه أكثر من ستين مرّة في شرحه على المفصّل.

الهوامش والمصادر:

١ . تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، ط١، مكتبة الفلاح، ١٩٧٨م، عدد الأجزاء: ١، (٧).
٢ . الخصائص (٢/ ١٢٧).
٣ . أنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، حليمة أحمد عمايرة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع في عمان، ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ١، (٧٢ . ٧٣).
٤ . مختصر كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، ط١، دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م، (٥١).
٥ . المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ١٨٧).
٦ . الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد عبد الباقي، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٤٣٣ هـ . ٢٠١٢م، (٣٨).
٧ . الاستشهاد والاحتجاج باللغة، الدكتور محمد عيد، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٨م، (٢٠٦).
٨ . المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م، عدد الأجزاء: ١، (٢١٥)،
٩ . بغية الوعاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ١٣٢).
١٠ . ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/ ٢٤٤).
١١ . ينظر: يوميات ٢/ ٣٣٣).
١٢ . مجلة المجمع العلمي المجلد (٣٠/ ٤٤٦).
١٣ . المقتطف: أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، الناشر: شركة أمل، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء: ١، (١٥٣).
١٤ . مجلة المجمع العلمي المجلد (٣٠/ ٤٤٦).
١٥ . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٥)
١٦ . ينظر: تاريخ بغداد، تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦، (١٣/ ٢٠٥)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، عدد الأجزاء: ١، (٢٤٤)، ومعجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، عدد

الأجزاء: ٧، (٤/ ١٥٨٥)، ووفيات الأعيان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعات: الجزء: ١ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٢ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٣ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٧١، الجزء: ٥ – الطبعة: ١، ١٩٩٤، الجزء: ٦ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٧ – الطبعة: ١، ١٩٩٤، عدد الأجزاء: ٧، (٣/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨).

١٧ . ينظر: الكامل لابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١٠، (٧/ ٣٠٨)، وقد رجَّحه الأستاذ علي النَّجار في الخصائص، ومحقِّقو المحتسب.

١٨ . معجم الأدباء (٤/ ١٥٨٥).

١٩ . الوافي بالوفيات (١٩/ ٣١١).

٢٠ . نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٤٤).

٢١ . جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٣، (١/ ٦٢) (بتت).

٢٢ . تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٨، (١٤/ ١٨٣) (بتت).

٢٣ . المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس)، (٩/ ٤٦٨)(بتت).

٢٤ . ملحق ديوانه (١٨٩).

٢٥ . العين (٨/ ١٠٩)، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨، (باب التاء والباء).

٢٦ . البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله فيما اطَّلعت عليه من المصادر، وهو بلا نسبة . أيضًا . في: جمهرة اللغة (١/ ٦٢) (بتت)، و فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م، (١٣)، ولسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥، (٢/ ٦) (فصل الباء)، و تاج العروس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (٤/ ٤٢٩) (بتت).

٢٧ . المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٤٦٧) (بتت)، وينظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٢) (بتت)، و لسان العرب (٢/ ٦) (بتت)، و تاج العروس (٤/ ٤٢٩) (بتت).

٢٨ . لم أعثر على قائله . فيما أعلم . ورُوِيَ دون نسبةٍ في: تهذيب اللغة (١٤/ ١٨٣) (باب التاء والباء)، و مقاييس

اللغة (١/ ١٧٠)(بت)، و لسان العرب (٢/ ٨) (فصل الباء)، و تاج العروس (٤/ ٤٣٥) (بتت).

٢٩ . نقله عنه النضر بن شميل، أنظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١٨٤) (باب التاء والباء)، و لسان العرب (٢/ ٧) (فصل الباء).

٣٠ . مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.

٤٧. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمإلى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت، عدد الأجزاء: ٤، (١/ ١٧٠) (بت).

٣١ . البيت من الكامل من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق وعدتها عشرون بيتا، ديوانه (٤٨٣)، وفيه (يجِدن) بكسر الجيم على القياس، ولا شاهد فيه حينئذ، وأنظر: الحيوان (٥/ ٨١)، وليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٩)، وقد نسب إلى لبيد، أنظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (٢٢٤)، ومعجم ديوان الأدب (٣/ ٢٤٨)، وهو لجرير أو لبيد في اللسان والتاج (وجد).

٣٢ . سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٥٩٦).

٣٣ . الكتاب (٤/ ٤٠١).

٣٤ . سبق تخريجه أول المسألة، فالنص مكرر للبيان وزيادة الفائدة.

٣٥ . سر صناعة الاعراب (٢/٥٩٦).

٣٦ . شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٦ (٥ وجزء للفهارس)، (٥/ ٤٢٤)، وينظر: شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١، (٣٧٤)، والكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٢٥٤)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٤ (في ترقيم واحد متسلسل)، (٢/ ٧٩٥).

٣٧ . معجم ديوان الأدب (٣/ ٢٤٨).

٣٨ . شرح التصريف (٤٣٧).

٣٩ . سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٦).

٤٠ . التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٦، (٥/ ١١١)، وأنظر: المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د.

حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١، (٨)، وشرح التصريف للثمانيني (٥٤١).

٤١ . سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٣، ٢ في ترقيم مسلسل واحد، والثالث فهارس، (١/ ٤٩٥).

٤٢ . سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٤٤).

٤٣ . المصدر السابق: (٢/ ٢٤٤ . ٢٤٥).

٤٤ . المحتسب (٢ / ٢٨٧).

٤٥ . المحتسب (٢/ ٢٨٦)، وقد نسبت إلى أبي السمّال، انظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٦٥٧)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: –، عدد الأجزاء: ٤، (٤ / ٣٦١)، وذكرها ابن عطية عن الحسن البصري، انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، عدد الأجزاء: ٥، (٥/ ١٧٢).

٤٦ . ينظر: المقتضب (١ / ٥٥).

٤٧ . الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٤، (٤/ ٢٤٤).

٤٨ . شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز (المتوفى: ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.، عدد الأجزاء: ١، (٢٧).

٤٩ . شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٢).

٥٠ . شرح شافية ابن الحاجب للرضي: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، (١/ ٣٦).

٥١ . إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١، (٣٧).

٥٢ . نقله عنه أبو حيان في تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ، (١٠/ ١٣٤)، مصرّحًا بأنّه قد نقله من كتابه اللوامح.

٥٣ . تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، (١٧/ ٣٣).

٥٤ . شرح الشافية للرضي (١/ ٣٩)، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٨٦).

٥٥ . شرح الشافية للرضي (١/ ٣٩).

٥٦ . شرح التعِريف بضروري التصريف (٢٦).

٥٧ . [سورة: الذاريات، الآية: ٧].

٥٨ . شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢١).

٥٩ . البيت من المتقارب، وهو لبلال بن جرير جدّ عمارة في: الخصائص (٣/ ١٤٨)، والمحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٥٤٧) (سأل)، ولسان العرب (١١/ ٣١٩) (فصل السين المهملة)، القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١، (١٠١٢) (فصل السين)، وتاج العروس (٢٩/ ١٥٩) (سأل).

٦٠ . المحتسب (٢/ ٢٨٧).

٦١ . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٧٢).

٦٢ . تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، سنة الولادة ٦٥٤هـ/ سنة الوفاة ٧٤٥هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د. زكريا عبد المجيد النوقي ٢) د. أحمد النجولي الجمل، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م، مكان النشر لبنان/ بيروت، عدد الأجزاء ٩، (١٠/ ١٣٤) .

٦٣ . [سورة: الذاريات، الآية: ٧].

٦٤ . تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٣٣ (٣٢ ومجلد للمقدمة)، (١١/ ١٢).

٦٥ . سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٤٥).

٦٦ . الممتع الكبير في التصريف (٣٥٦).

٦٧ . المسائل الحلبيات (٨).

٦٨ . سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٤٥).

٦٩ . الكتاب (٣/ ٤٦٢).

٧٠ . المصدر السابق: (٣/ ٣٨٧).

٧١ . الرجز لهند بنت أبي سفيان والدة عبد الله بن الحارث في اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد

بن عبد الله المعري (٣٦٣ – ٤٤٩ هـ)، المحقق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ١، (١٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٥)، والبديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٣١)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٦٤).

٧٢ . سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٤٦ . ٢٤٧).

٧٣ . سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٤٩٨).

٧٤ . شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٤٢٢).

٧٥ . الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦، عدد الأجزاء: ١، (٣٥٧).

٧٦ . كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨ (٨/ ١٠٩) (باب التاء والباء).